الرسالة الخامسة

في الرد على ما جاء في كتاب (تناقض السيد عبدالرحيم في تناوله أسانيد القرآن الكريم)

لمؤلفه يحيى بن محمد الحكمي الفيفي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على إمام الأنبياء والمرسلين، وآله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فهذا هو ردي على ما جاء في كتاب: (تناقض السيد عبدالرحيم في تناوله أسانيد القرآن الكريم)، لمؤلفه يحيى بن محمد الحكمي الفيفي. وهو الكتاب الثالث من الكتب الأربعة التي خرجت تحت عنوان (ردود أهل القرآن الكريم على السيد عبدالرحيم).

ويدور هذا الكتاب من أوله إلى آخره حول كتاب (الحلقات المضيئات)، والطعن فيه.

إنها أمور مرتبة وأدوار موزعة، فالأمر لم يتوقف عند الطعن في شخصي أنا، فقد انتقل إلى الطعن في عمل خرج منذ سنوات؛ حيث بدأ العمل في هذا الكتاب عام ١٤١٣هـ، وانتهى في عام ١٤٢٣هـ، وطبع في عام الانتهاء منه.

لقد أصبح سبيلهم في نصرة (الحدادي) المزعوم تدمير سيد عبدالرحيم وجميع ما أنتجه من أعمال، أيًّا كان ذلك العمل، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

تشتمل هذه الرسالة على ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: صاحب (التناقض) يفتري كذبًا وزورًا.

المبحث الثاني: صاحب (التناقض) يجهل أدلة طعونه.

المبحث الثالث: صاحب (التناقض) يجهل منهج العلماء في الأسانيد القرآنية.

وقبل الدخول في الرد، إليكم هذه الطرفة:

ثلاثة أصناف استغاثوا بالمؤلف بإلحاح لينتصر لأسانيدهم:

١- بعض شيوخه.

٢- الأفاضل من أهل العلم.

٣- الأفاضل من أهل الإقراء.

حيث قال: "بعد إلحاح من بعض مشايخي، وإخوة أفاضل من أهل العلم والإقراء؛ رغبة منهم في رد ما جعجع به صاحب (الحلقات) أخيرًا في رد أسانيد أئمتنا" (ص ٢١).

والمضحك ما سطّره من عجز شيوخه وأفاضل أهل العلم والإقراء عن أن يدافعوا عن أسانيدهم، فلجئوا إليه وألحوا عليه ليحقق لهم رغبتهم التي عجزوا عن تحقيقها.

أين أنت يا حمرة الخجل؟!.

المبحث الأول

صاحب (التناقض) يفتري كذبًا وزورًا

استهل هذا المؤلف كتابه بتصويري أمام القارئ بأني سارق لفكرة كتاب (الحلقات المضيئات) من شيخي الشيخ سعيد بن عبدالله الحموي المكي، حيث قال: "وكان شيخنا العلامة المقرئ سعيد بن عبدالله الحموي، ثم المكي، (ت: ١٤٢٥) رَحِمَهُ اللَّهُ يطمح إلى مشروع عظيم يجمع فيه شتات تراجم القراء؛ لا سيما من ذلك الوقت –أي وقت ابن الجزري– إلى يومنا، حيث يتصل فيه إسناد القراءات في طبقات يكثر رجالاتها، ويتزاحمون في كل طبقة، وكان غرضه من ذلك إثبات استمرارية تواتر القراءات من عصر ابن الجزري إلى عصرنا؛ بأسانيد لا يكون فيها ابن الجزري وحده، بل يشركه غيره؛ من أجل إثبات تواتر القراءات في كل طبقة (حلقة)، وعرض هذا المشروع الضخم على بعض الجهات قديمًا؛ ولكن حالت دون إنجازه أمور. وقد تهيأ أن التقى بشيخنا سعيد العبدالله رَحِمَهُ اللَّهُ أحد الباحثين، وهو السيد بن أحمد بن عبدالرحيم من مصر، فلقف منه هذه الفكرة، وعمل على إبرازها كتابًا مستقلا، وأعانه شيخنا بالمشورة والجهد والمصادر، فخرج كتابه في مجلدين كبيرين سماه (الحلقات المضيئات من سلسلة أسانيد القراءات) وكتب له شيخنا كلمة تقريظية، طبعت في مطلع الكتاب" (ص ١٠، ١١).

وأقول: إني أبرأ إلى الله من أن أكون قد فعلت هذا الفعل، فما كنت –ولن أكون بإذن الله– بهذه الخسة التي تدفعني إلى تلقف أفكار غيري، وأخذ جهده، خاصةً مِنْ أحب شيوخي إلى قلبي.

إن فكرة هذا العمل، الذي أسأل الله أن يكتب لي أجره، نبتت على النحو التالي في ذهني:

بعد حصولي على أول إجازة من أحد شيوخي، كان لا يفارقني التفكير في مدى إثبات صحة سلسلة الرجال الموجودين في السند فيما بيننا وبين النبي ﷺ، وكنت أطمح إلى تحقيق ذلك، وكانت البداية بطيئة جدًّا لظروف المعيشة وقلة الإمكانات.

ولما دخلت المملكة السعودية في ١٤١٠/٣/٣هـ، تابعًا لوزارة المعارف، للتدريس في مدرسة تحفيظ القرآن ببيشة، وتهيأت لي الظروف بدأت فيه بجدية.

ولم أزل على ذلك إلى أواخر عام ١٤١٣هـ، حينها تراءى لي أن أجعل بحثي هذا شاملا لجميع الأسانيد المتداولة، أو على الأقل غالبها، خاصة بعدما تأكدت من عدم وجود أي مؤلفات في هذا الصدد، مع شدة أهميته والحاجة إليه.

من هنا نبعت الفكرة، وبدأت رحلتي مع كتاب (الحلقات المضيئات) منذ ذلك التاريخ.

وقد كانت أول مقابلة لي بالشيخ سعيد رَحِمَهُ ٱللَّهُ في عام ١٤١٧هـ، في بيته بمكة المكرمة، وكان هذا عن طريق وفي حضور الدكتور عبدالله حسن بركات، عميد كلية الدعوة سابقًا بجامعة الأزهر، وكان حينئذ من أساتذة العقيدة بجامعة أم القرى، أسأل الله أن يُفرج همه.

وكنتُ في ذلك الحين قد قطعت شوطًا كبيرًا، خاصةً في مراحل المتقدمين والمتأخرين، وبدأت رحلتي إلى المعاصرين للوقوف على تراجمهم والتعرف على شيوخهم وطرق أسانيدهم.

وكان لقائي بالشيخ سعيد من أسعد اللقاءات التي تمت مع شيوخ القراءات؛ حيث وجدت منه تشجيعًا لهذا العمل، واهتمامًا شديدًا به، وهو أمر لم أجده لدى الكثير من شيوخ الإقراء، فقد كان بعضهم يرى أن هذا مضيعة لوقتي. والعجيب أن أكثر المشجعين لي كانوا من غير علماء القراءات.

وفي هذا اللقاء أطلعتُ الشيخ على ما تم إنجازه، وسعد كل السعادة عندما وجد لابن الجزري أكثرَ من عشرين شيخًا من أقرانه في حلقته، وقال: بهذا تحقق شرط التواتر الذي هو من أهم شروط القراءات، وتصحح مفهوم أن ابن الجزري هو المنتهى والمبتدى لأسانيد القراءات.

وأخبرني الشيخ في هذا اللقاء بأن هذا العمل أُسند إليه هو وعدد من أساتذة قسم القراءات بجامعة أم القرى قديمًا، ولم يوفقوا للخوض فيه، وكل ذلك مذكور في كلمته التي قدّم بها للكتاب.

فكان هذا اللقاء بداية لرحلة حب وود بيني وبين هذا العالم الجليل، أسأل الله أن يتغمده بواسع رحمته.

وقد جعله الله تعالى سببًا من أسباب إتمام هذا الكتاب، فكان كلما ضعفت همتي وفترت عزيمتي، لم يتوقف عن تشجيعي، ودفعي إلى الأمام، فله الفضل بعد الله تعالى في إتمام هذا العمل.

فهذا باختصار شديد منشأ فكرة كتاب (الحلقات المضيئات من سلسلة أسانيد القراءات)، وبداية ارتباطي بالشيخ سعيد رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

ولعل في كلمة الشيخ التي قدم بها لهذا الكتاب ما يؤكد صحة ما ذكرته، حيث قال في نهايتها: "وفي أول مقابلة للمؤلف عام ١٤١٧هـ أخبرته أنه بصدد عمل عظيم

يحتاج إلى جهد كبير وصبر طويل، وأعلمته أن هذا العمل قد أُسند إليَّ أنا ومجموعة من زملائي في قسم القراءات بجامعة أم القرى من قبل رئيس القسم آنذاك، ولم نوفق للخوض فيه" (الحلقات المضيئات ١/١٧ – ٢٢).

وهذه كلمة الشيخ كاملة خطية..

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب ولم يجعل له عوجاً ، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين ، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين ، أما بعد :

فإن الله تبارك وتعالى تعهد بحفظ القرآن الكريم ، وصونه من عبث العابثين أو تحريف المبطلين ، قال جل شأنه : « إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون » ، وعلم القراءات من أفضل العلوم الشرعية المتعلقة بكلام الله تعالى ، والقراءات جمع قراءة أي : وجه مقروء به من القرآن الكريم ، وللقراءات الصحيحة أركان ثلاثة :

١- موافقة اللغة العربية بوجه من الوجوه .

٢- موافقة رسم أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً .

٣- صحة الإسناد إلى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) -

وفي هذا يقول الإمام الجزري - رحمه الله - في مقدمة الطيبة : -

فكل ما وافق وجه نحو ... وكان للرسم احتمالاً يحوي
وصح إسناداً هو القرآن ... فهذه الثلاثة الأركان
وحيثما يختل ركن أثبت ... شذوذه لو أنه في السبعة

وعلى هذا فإن الإسناد ركن من أركان القراءات ، وهو باقٍ في هذه الأمة إلى ما شاء الله تعالى ، وقد اهتم المتقدمون بأسانيد قراءات القرآن الكريم ، وأفردوا لها المصنفات ، وظل هذا الاهتمام إلى قبيل القرن التاسع الهجري ، ومنذ ذلك التاريخ إلى مطلع هذا القرن لم نر في هذا العلم إلا النادر اليسير .

وإن هذا الجهد الذي قام به الشيخ السيد أحمد عبد الرحيم في أسانيد القراءات من العهد النبوي الشريف إلى هذا التاريخ لم يطبع إلى الآن .

٢٠

فقد عوضنا عن ذلك القصور، وأحيا سنة من سنن السلف الصالح، ويجدر بنا أن نشير إلى أمور قد امتاز بها هذا العمل ومنها:

أولاً: جمع أسانيد القراءات ابتداءً من علماء هذا القرن في مختلف العالم الإسلامي إلى من تلقوها عن النبي (صلى الله عليه وسلم).

ثانياً: تحقيق التواتر في جميع مراحل السند وخاصة مرحلة ما بعد الإمام الجزري، التي لم تظهر فيها إلا الآحاد في أسانيد القراءات.

ثالثاً: إبراز تلاميذ الإمام الجزري الذين تخصصوا في علم القراءات، واتصلت بهم أسانيدها، وقد كان من المعلوم لدى الكثير أن جميع أسانيد القراءات تنتهي عند الإمام الجزري وحده، وتبتدئ من بعده، وهذا يتنافى مع التواتر المطلوب في أسانيد القراءات.

رابعاً: تصنيف شيوخ هذا الكتاب وترتيبهم على صورة سلسلة ممتدة إلى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- وكل حلقة من حلقات هذه السلسلة تتكون من مجموعة رجال تتوفر فيهم صفة التواتر، وتساووا في درجة التحمل والأداء، أي أخذوا عمن فوقهم وأخذ عنهم من تحتهم، ولم يراع تلمذة بعضهم على بعض في جميع هذه الحلقات.

وهذا ترتيب لم يسبق، وتحقيق كامل هذا العمل الجليل قد أثلج صدري، وحقق أمنيتي وأمنية الكثير من المهتمين بأسانيد القراءات، ولا سيما أنه أجاب عن تساؤلات كثيرة في أسانيد القراءات، وكشف النقاب عن الأسانيد المنقطعة، والأسانيد التي وقع فيها خلط بينها وبين أسانيد الحديث.

وفي أول مقابلة للمؤلف عام ١٤١٧هـ أخبرته أنه بصدد عمل عظيم

أشهد أنني أنا ومجموعة من زملائي من قسم القراءات بجامعة
أم القرى، من قِبل رئيس القسم آنذاك، ولم نوفق للخوض فيه.

وقد استعان المؤلف بالله عز وجل، وبدأ هذا العمل بعزيمة ماضية
وصبر دؤوب، وهمة لا تعرف الكلل، ونفس لا يتسرب
إليها الملل، ليثري المكتبة القرآنية بهذا السفر المبارك.
أسأل الله سبحانه وتعالى له التوفيق والقبول، وأن ينفع
به وبمؤلفاته المسلمين، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

مكة المكرمة
في
٢٢ محرم ١٤٢٢هـ
٦ ابريل ٢٠٠١م

أبو عبد الله سعيد بن عبد الله المحمد العبد الله
مدرس القراءات بجامعة أم القرى

كتبه: عبد الباري سعيد العبد الله

فهل يجوز بعد هذا اتهامي بسرقة فكرة أحب شيوخي إلى قلبي، وأخذ جهده، وهل إلى هذا الحد وصل الكذب والافتراء؟!.

فكيف كتب الشيخ سعيد رَحِمَهُ ٱللَّهُ **هذا الكلام، وأثنى هذا الثناء على رجلٍ سارقٍ لفكرته، وآخذ لجهده.**

إن هذا الافتراء يُعد طعنًا صريحًا في ستة من كبار علماء المسلمين؛ حيث إنهم قدموا لعمل مسروق، وجهد مسلوب، وهم: الشيخ رزق خليل حبة، والشيخ سعيد عبدالله، والدكتور محمد المسير، رحمهم الله جميعا، والدكتور علي الحذيفي، والشيخ عبدالرافع رضوان، والدكتور أحمد المعصراوي، بارك الله في أعمارهم.

سبحان الله: فأنا عندما أخبرني الدكتور عبدالله سمك، وكان يدرس بجامعة الرياض آنذاك، بأن الشيخ عبدالرازق موسى يكتب في نفس الموضوع توقفت تقديرًا له، ولم أستأنف إلا بعدما تأكدت بنفسي من الشيخ عبدالرازق باختلاف الفكرتين، مع معارضة هذا التوقف من جمع كبير من العلماء، منهم الشيخ سعيد نفسه.

فإذا كان هذا حالي مع شيخ لا أعرفه ولا يعرفني، فكيف يكون حالي مع شيخي؟!.

إن الذي كان بيني وبين الشيخ سعيد من الحب والتقدير والاحترام فوق التصور، فمن أول لقاء به استسمحته في نيل شرف القراءة عليه ختمة للعشرة، من طريق الشاطبية والدرة، فسمح لي، فكنت كلما ذهبت إلى مكة المكرمة قرأت عليه ما تيسر، حتى إنه في يوم استوقفني عن القراءة، وقال: يكفيك هذا، وأنا الذي سأبدأ القراءة عليك للعشرة من طريق الطيبة، لأنها معك وليست معي!.

فاستعظمتُ هذا، ولم أقبل به إلا تحت إصرار الشيخ، فاعتبرته طاعةً له، ومن قبيل "التدبج".

وبهذا نلت شرف الإجازة من الشيخ سعيد عبدالله، وشرف الإجازة له.

بل وزادني تشريفًا بأنه ألحق بإجازتي منه صورة لتوقيعات خمسة عشر عالمًا من علماء مدينة حمص، هم الذين شهدوا على إجازته من شيخه الشيخ عبدالعزيز عيون السود رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وقد وصلتني الإجازة من الشيخ عن طريق الشيخ صالح بن سفر بن عبدالله الغامدي، رئيس اللجنة العلمية بجمعية تحفيظ القرآن ببيشة، وهو أحد الشهود عليها، ومرفق معها هذه الرسالة:

بسم الله الرحمن الرحيم

فضيلة الشيخ سيد عبد الرحيم حفظه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد:

تحياتنا لكم من أرض مكة المكرمة من مهبط الوحي، ولا نعرف كيف نشكركم على ما قدمتموه لنا وأكرمتمونا به من الإجازة والسند.

- أخي الفاضل:

لقد أرسلنا لكم الإجازة مختومة بشهادة ثلاثة عدول، وألحقنا معها تواقيع صورة عن تواقيع علماء مدينة حمص تشريفاً وتبركاً بها، وهذا مما لم نعطه لأحد سواكم، وذلك لمنزلتكم الخاصة في قلوبنا....

نعتذر عن كتابة هذه العجالة والله ولي التوفيق

أخوكم

سعيد عبد الله العبد الله

عنه

عبد الباري

إن هذه التفاصيل الخاصة التي كشفت عنها فيما كان بيني وبين شيخي الشيخ سعيد عبدالله، لم يسبق لي كشفها، وما اضطررت لهذا إلا لإثبات حقيقة علاقتي بشيخي الذي اتُّهمت بسرقة فكرته وجهده، مع أن كلمة الشيخ في المقدمة كافية للرد على هذا الافتراء، ولكن هذا الطاعن تجاهلها ورماني بهذه التهمة الباطلة في مقدمة كتابه ليسوغ للقارئ هو وفريقه كل ما يكتبونه في شخصي وفي مؤلفاتي، والغاية واضحة للمتابعين لهذه المسألة.

إن فكرة كتاب (الحلقات المضيئات) كانت أُمنِية لدى شيخي الشيخ سعيد عبدالله رَحِمَهُ اللَّهُ. كما قال هو بنفسه في كلمته السابقة: "وحقيقةً فإن هذا العمل الجليل قد أثلج صدري، وحقق أمنيتي وأمنية الكثير من المهتمين بأسانيد القراءات".

كما أنها كانت أمنية لدى معالي وزير الشئون الإسلامية بالسعودية الدكتور صالح بن عبدالعزيز آل الشيخ. فعند لقائي بفضيلته في الرياض بعد صدور الكتاب أشاد بفكرته، وقال: "هذا أحد عملين مهمين كنت أود الكتابة فيهما". وكان هذا الكلام في حضور الشيخ صالح بن سفر الغامدي، رئيس اللجنة العلمية بجمعية تحفيظ القرآن ببيشة، والدكتور نواف بن معيض الحارثي، مدرس القراءات بجامعة أم القرى.

فأحمد الله تعالى أن جعلني سببًا في تحقيق أمنية شيخي، وكل من تمناها، وأسأله العون والتوفيق في تنقيحها.

المبحث الثاني

صاحب (التناقض) يجهل أدلة طعونه

انتقل هذا المفتري إلى مرحلة القدح والتشويه في كتاب (الحلقات المضيئات) الذي خرج منذ خمسة عشر عامًا، وأخذ من الجهد عشرة أعوام قبلها، واشترك في إخراجه ما لا يحصى من العلماء وطلبة العلم، وحقق من الفوائد والنفع ما الله به أعلم، ويُسأل عن هذا المنصفون من أهل التخصص، وبخاصة أهل الدراسات العليا في كليتي القرآن الكريم بالجامعة الإسلامية وبالأزهر.

والعجيب أن مواقعهم الإلكترونية التي تتبنى الطعون الآن في شخصي وفي مؤلفاتي، كانت سابقًا تهلل وتكبر لكتاب (الحلقات المضيئات) عند خروجه، حتى إنهم قاموا بتلخيصه ونشره دون الرجوعِ إليَّ بحجة أنه نادر وطبعاته غير متوفرة، ولم أسألهم في ذلك حينها.

والأعجب أن شيخهم الذي تزعم أمر (الحدادي)، أشاد بفضل كتاب (الحلقات)، حيث قال: "ثم إن كتبه السابقة نافعة، ولو لم يكن منها إلا كتابه (الحلقات المضيئات) لكفاه شرفًا" (الحجج الجياد: ١٢).

كل ذلك كان قبل أن أقترب من أسانيدهم، أما الآن فقد اقتضت المصلحة (الحدادية) أن أتحول إلى سارق ومفسد؛ سارق لفكرة الكتاب، ومفسد لها، فأصبحت عديمة النفع والفائدة.

إن هذا المفتري أراد أن يضرب لنفسه بسهم بين فريق الدفاع عن السراب الزائف المسمى (الحدادي)، فلم يجد أمامه إلا هذا البناء الذي شيده وأيده جمع من أئمة العصر وطلبة العلم، كان أقلهم قدرًا من نُسب إليه هذا العمل.

وإليكم مطعنه في كتاب (الحلقات):

دار طعنه وتمحور حول قضية واحدة وهي: إدراجي لبعض المحدثين وغيرهم من العلماء -ممن لم يكونوا من القراء- في الحلقات الأخيرة من الكتاب، وقضى بأنني متفرد بهذا الصنيع، وحكم من خلاله على فساد الكتاب، فقال: "فعنوان كتابه: (الحلقات المضيئات من سلسلة أسانيد القراءات)، وهو عنوان واضح لا لبس في معناه عند أهل الصناعة: من أنه في رجال أسانيد القراءات، لا في غيرهم من أصحاب الإجازة العامة؛ إلا أن المتصفح لكثير من حلقات كتابه -لا سيما المتأخرة- لا يجد فيها قراء أصحاب صنعة خالصة في علم القراءات؛ بل يتفاجأ بوجود غيرهم معهم من المعتنين بعلم الرواية الحديثية والإجازة العامة".

إلى أن قال: "فأدخل رواية القرآن الكريم في تلك الإجازات، وبنى عليها حلقات كثيرة، كل حلقة أخذت بيد أختها، وهذا مسلك فاسد لم يسلكه أحد من أهل الفن، فهو متفرد بهذا الصنيع، فالأساطين من علماء القراءات المعتنون بتراجم القراء لم يسلكوا مسلكه، كالداني والذهبي وابن الجزري، بل نزهوا كتاب الله تعالى عن هذا التدليس، والتلفيق، والعبث" (ص: ٢٣، ٢٤).

وقال في موضع سابق: "وأُراني أُغلظ الكلام مع صاحب (الحلقات)، وما ذلك -والله- لشيء في نفسي، وإنما صيانة لتلك الأسانيد التي أفسدها ولفق فيها؛ تركيبًا

وتزويرًا من ناحية، وانتصارًا لأولئك القراء الجلة الذين طعن فيهم وفي أسانيدهم الصحيحة من ناحية أخرى" (ص: ٢١، ٢٢).

وأقول: والله إني قد سئمت من الردود على مثل هذه التفاهات، وأصبحت لا أدري أهذا جهل حقيقي أم إنه تضليل مقصود لغرض الانتصار لأسانيدهم التي أشار إليها؟. حيث يفترض على المتطاول أن يستند في تطاوله إلى معلومات صحيحة، إن كان يرغب في التطاول.

وهؤلاء قد تجاوزوا الحد والمدى في تطاولهم على جهل وتخبط، فلا وعي عندهم ولا دراية لما يستندون إليه.

فلو كان هذا الطاعن لديه أدنى معرفة بمسلك الداني والذهبي وابن الجزري في تراجمهم للقراء لاستحى أن يتلفظ بهذه الألفاظ، ولكن جهله بمؤلفاتهم دفعه إلى هذه الخيبة الكبيرة.

فإذا كان مسلكي في كتاب (الحلقات) يتصف بالفساد، والتدليس، والتلفيق، والعبث، والتركيب، والتزوير، وفق ما ذكره بسبب وجود غير القراء؛ لكانت مؤلفات هؤلاء العلماء الثلاثة كذلك، بل وفيها أعجب من ذلك، وهو ما سيأتي إيضاحه بعد قليل.

وقبل الدخول في هذا الأمر، أشير إلى منهج (الحلقات) في تناوله لسلسلة أسانيد القراءات:

اعتمد منهج كتاب (الحلقات) على ما هو مدون في كتب القراءات وغيرها من طرق الأسانيد، ومن المعاجم والبرامج والمسلسلات والأثبات، وفي الإجازات القديمة

والحديثة. هذا باختصار شديد، وقد ذكرت هذا ووضحته في مقدمة كتاب (الحلقات)، صفحات: ٤٩–٥٥.

ومما لا يخفى أن رواية القراءات مسألة مسلم بها بين جميع المتقدمين وبعض المتأخرين، ولذلك كان غالب المتقدمين يصدرون مؤلفاتهم بذكر أسانيدهم من طريقين: طريق الرواية، وطريق العرض والتلاوة.

وعلى سبيل المثال: الإمام الداني، كان يبدأ سنده بقوله: أما رواية فلان فحدثني بها فلان، إلى أن يصل إلى الراوي.

ثم يعود ويقول: وقرأت بها القرآن كله على شيخي فلان، وأخبرني أنه قرأ بها على فلان، إلى أن يصل إلى الراوي.

وكان غالب مَنْ في طريق الرواية مِن غير القراء، وهذا بصفة عامة عند المتقدمين والمتأخرين.

وطريق الرواية في غالبه يتميز بالعلو عن طريق العرض والتلاوة، ولذلك نجد أن بين الإمام الداني وقالون ثلاثة رجال من طريق الرواية، وستة رجال من طريق العرض والتلاوة، وهذا على ما ذكره في كتابه (التيسير).

وقد ذكرت في مقدمة الكتاب (صفحات: ٦٢–٦٤) بعض طرق التحمل في القراءات المعمول بها بين أهل الأداء، وأشرت إلى الأنواع الأخرى التي تكون على سبيل الرواية، وقلت: "وإن كان قد ورد التحمل بها في مؤلفات القراءات عند البعض فهذا لا يعني التحمل في كيفية أداء ما في هذا المؤلَّف من قراءات، وإنما هو تحمل في المؤلَّف فقط، وهذا غير الذي يعرض القرآن بمضمَّن ما جاء في هذا المؤلَّف من قراءات" (ص: ٦٤).

وهنا أقول:

إذا كان كبار أئمة القراءات مثل: ابن مجاهد، وابن مهران، والداني، والهمذاني، وابن الجزري، وغيرهم كثير، قد اعتمدوا في أسانيدهم طرق الرواية، فهل يجوز لي إلغاء هذه الطرق من أسانيدهم والاقتصار على طرق العرض والتلاوة؟، علمًا بأن أكثر مِن نصف أسانيدهم من طرق الرواية، وما في كتاب (النشر) لابن الجزري يفوق هذا بكثير.

لذلك كان كتاب (الحلقات) مشتملا على طرق الرواية والأداء من عصر ابن الجزري إلى أئمة القراءات.

فإذا كنت قد فعلت هذا في تلك المرحلة فهل يجوز لي منعه في مرحلة ما بعد ابن الجزري إلى المعاصرين؟ وهل يُستساغ هذا من الناحية العلمية في استقامة منهج الكتاب؟.

وأيضًا فإن الكثيرين من علماء هذه المرحلة لا يزالون يقرونه ويتمسكون به، فقد قال صاحب كتاب (فيض الملك الوهاب – ص: ١٤٦٢) في ترجمته للشيخ محمد بن علي السنوسي: "ثم قرأ القرآن أولا، وحفظه، وجوَّده، سماعًا، وعرضًا، وإجازة، ومناولة، بنوعيها على مذهب من يسوي بينه وبين الحديث في ذلك، وهو المذهب المنقول والمعمول به سلفًا وخلفًا".

فكان من الضروري إدراج ما وقفتُ عليه من هذه الطرق في الكتاب والإشارة إلى حقيقتها للفصل بينها وبين طرق الأداء.

فمن وجدته في أسانيد القرآن، سواء في الإجازات أو المؤلفات، وتأكدت من عدم علاقته بهذا الفن، أشرت في ترجمته إلى ذلك.

فهل هذا أفضل أم تظل هذه الطرق بلا كشفٍ لحقيقتها؟ خاصة وأن بعضها متداول والعلو فيها ينجذب إليه القاصي والداني، وأنا ممن تحصل على هذا العلو، فلدي إجازة من أحد هذه الطرق أستوي فيها بتلاميذ البقري الكبير المتوفى سنة ١١١١هـ، وصورة هذه الإجازة في كتاب (آفة علو الأسانيد: ٣٠٣).

فكنت أشير إشارة مختصرة بنحو هذه العبارة: (جاء هذا الشيخ في بعض أسانيد القراءات ولم أقف على ما يفيد أنه من رجال القراءات)، وذلك أمام من تأكدت من عدم وجوده في أسانيد التلاوة ولا بين القراء، ومن أمثلة ذلك ما ذكرته في هذه الصفحات من الجزء الأول: ٩٤، ١٣٨، ١٦٨، ١٩٤، ١٩٥، ٢٠٣، ٢٠٦، ٢١٢، ٢١٥، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢٢، ٢٤٣، ٢٥١، ٢٥٩، ٢٦١، ٢٨١، ٢٨٣، ٣٠١، ٣١٢، ٣٢٦، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٥٤، وغير ذلك.

وكنت في بعض المواضع أزيد في التوضيح، نحو ما ذكرته في ترجمة محمد بدر الدين الغزي، حيث قلت: "ذكر ابنه نجم الدين الغزي صاحب (الكواكب السائرة) أن من شيوخه في القرآن بالإجازة محمد بن محمد بن علي أبا الفتح الإسكندري، المتوفى في ذي الحجة ٩٠٦هـ، وكانت هذه الإجازة وهو في الثانية من عمره، ومن الخطر على أسانيد القراءات أن هذا الطريق تُدُوول في القرآن الكريم عند البعض، وقد بينا في المقدمة طرقَ التحمل في القرآن الكريم" (٣٢٦/١).

فماذا عساي أفعل بعد هذا؟.

وكما قلت: هل الكشف عن هذه الأمور أفضل أم تركها يتضلل بها من لا علم له ولا معرفة بطرق الأسانيد؟.

فهذا الذي وصفه ذلك الطاعن بأنه مسلك فاسد، وتدليس، وتلفيق، وعبث، وتركيب، وتزوير.

وهنا أعود إلى قوله: "فهو متفرد بهذا الصنيع، فالأساطين من علماء القراءات المعتنون بتراجم القراء لم يسلكوا مسلكه، كالداني والذهبي وابن الجزري؛ بل نزهوا كتاب الله تعالى من هذا التدليس، والتلفيق، والعبث" (ص: ٢٤).

وأقول: حاشا أن يتطرق إلى كتاب الله العزيز تدليس، أو تلفيق، أو عبث، فهو منزه ومحفوظ بحفظه سبحانه وتعالى.

فما علاقة هذا بكتاب الله؟.

فما هو إلا تخبط يدل على الجهل أو غياب العقل، وينم عن التعصب الأعمى الذي يدفع إلى الشر وقبيح الألفاظ.

وهذه أمثلة مختصرة من مئات ممن لا علاقة لهم بالقراءات، واعتمد عليهم الداني والذهبي وابن الجزري في رواية القراءات بالإجازة وغيرها، وجعلوهم في أسانيدهم:

١- الحافظ أحمد بن شعيب بن علي النسائي، صاحب السنن، المتوفى ٣٠٣هـ.

ذكره الإمام الداني في كتابيه (التيسير) و(جامع البيان) في سنده إلى رواية السوسي من طريق الرواية، وأدرجه ابن الجزري في كتابه (غاية النهاية: ٦١/١)، وقال: "روى القراءة عن أبي شعيب السوسي، وأحمد بن نصر النيسابوري".

ولذا فهو في كتاب (الحلقات المضيئات: ٢١٩/٢).

٢- أحمد بن إبراهيم بن محمد بن جامع السكري، المتوفى ٣٤٧هـ

ذكره الإمام الداني في كتابَيْه السابِقَيْن، في سنده إلى رواية ورش، من طريق الرواية، وأدرجه ابن الجزري في (غاية النهاية: ٣٥/١)، وقال: "روى القراءة عن بكر بن سهل عن عبدالصمد".

ولذا فهو في (الحلقات المضيئات: ١٥١/٢).

٣- محمد بن أحمد بن علي البغدادي ثم المصري، المتوفى ٣٩٩هـ

من شيوخ الداني روايةً، ذكره في كتابَيْه المذكورَيْن في سنده إلى روايات: البزي، وقنبل، والدوري، وهشام، وابن ذكوان، وشعبة، وخلف، وخلاد، وأبي الحارث.

وأدرجه الذهبي في كتابه (معرفة القراء الكبار: ٣٥٩/١)، وقال: "روى القراءة سماعًا عن أبي بكر بن مجاهد، وأبي عيسى محمد بن أحمد بن قطن..."، وكذلك قال ابن الجزري في (غاية النهاية: ٧٣/٢).

ولذا هو في (الحلقات المضيئات: ١٨٠/٢).

٤- عبدالرحمن بن عمر بن محمد بن النحاس التجيبي، المتوفى ٤١٦هـ

من شيوخ الداني روايةً، ذكره في كتابيه المذكورين في سنده إلى رواية دوري الكسائي، وأدرجه ابن الجزري في (غاية النهاية: ١/٣٧٦)، وقال: "روى القراءة عن عبدالله بن أحمد بن ذي زوية الدمشقي".

ولذا هو في (الحلقات المضيئات: ٢/٩١).

٥- عبدالله بن محمد بن عبدالوارث بن الأزرق الأنصاري، توفي ٦٦٤هـ تقريبًا.

لم يرد له شيء في القراءات إلا سماع الشاطبية، ومع هذا ذكره الذهبي في كتابه (معرفة القراء الكبار: ٢/٦٦١)، وقال: "سمع (الشاطبية) على مؤلفها الإمام أبي القاسم، وطال عمره، وكان آخر من روى عن أبي القاسم في الدنيا"، وكذلك قال ابن الجزري في (غاية النهاية: ١/٤٥٢).

ولذا هو في (الحلقات المضيئات: ١/٤٧٩).

٦- أحمد بن إسماعيل بن أحمد بن قدامة المقدسي، المتوفى ٧٧٣هـ.

من شيوخ الإمام ابن الجزري روايةً، ذكره في أسانيد كتابه (النشر في القراءات العشر: ١/٧٧) إلى كتاب (مفردة يعقوب)، وأدرجه في كتاب (غاية النهاية: ١/٣٩)، وقال: "قرأت عليه مفردة يعقوب لأبي القاسم ابن الفحام بإجازته إن لم يكن سماعًا من علي بن أحمد بن عبدالواحد بن البخاري".

علمًا أن هذه الإجازة أو السماع كان وهو في الثامنة من عمره، وتحقيق هذا في (الحلقات المضيئات: ١/٤٦٨).

٧- عمر بن الحسن بن مزيد بن أميلة الدمشقي، المتوفى ٧٧٨هـ.

من شيوخ ابن الجزري روايةً، ذكره في كتابه (تحبير التيسير) في أسانيده إلى روايات: البزي، وقنبل، وهشام، وابن ذكوان، وشعبة، وخلف، وخلاد، وأبي الحارث، وابن وردان، وإسحاق.

كما ذكره في كتابه (النشر) في أسانيده إلى هذه المؤلفات: (السبعة) لابن مجاهد، و(الإرشاد) و(الكفاية) لأبي العز القلانسي، و(الغاية) لابن مهران، و(المصباح) لأبي الكرم.

وأدرجه في كتابه (غاية النهاية: ١/٥٩٠)، وقال: "رحلة زمانه في علو الإسناد... قرأت عليه كثيرًا من كتب القراءات بإجازته من شيخيه ابن البخاري والفاروثي... وأخبرنا أنه قرأ الفاتحة على الفاروثي فقرأناها عليه".

وعلى هذا فلم ينقل ابن أميلة من القرآن سوى الفاتحة على أحد شيخيه، وكانت إجازته من الأول وهو في الحادية عشرة من عمره، ومن الثاني وهو في الخامسة عشرة.

وهو في كتاب (الحلقات المضيئات: ١/٤٦٤) على اعتباره من شيوخ ابن الجزري، ووجوده في جميع الأسانيد السابقة لابن الجزري.

ألا يكفي هذا في الرد على ذلك الطاعن المفتري الذي جعلني متفردًا بهذا الصنيع، ورماني بتلك الأوصاف القبيحة والبذيئة؟.

بل هناك ما هو أكبر من ذلك، وهو الإجازة في دون سن التحمل، والإجازة بالمراسلة، ومن أمثلة ذلك:

١- محمد بن سعيد بن أحمد بن زرقون الإشبيلي، المتوفى ٥٨٦هـ.

أدرجه ابن الجزري ضمن القراء في (غاية النهاية: ١٤٣/٢)، وقال: "روى القراءات بالإجازة عن أحمد بن محمد الخولاني".

وكانت روايته عن الخولاني وهو في السادسة من عمره؛ حيث إن مولده في ربيع أول ٥٠٢هـ، ووفاة الخولاني في شعبان ٥٠٨هـ، وتحقيق ذلك في كتاب (الحلقات المضيئات: ٦٠٧/١، ٦٤٣).

٢- بركات بن إبراهيم بن طاهر الخشوعي الدمشقي، المتوفى ٥٩٨هـ.

ذكره ابن الجزري في (النشر: ٦٥/١، ٧٦، ٧٧)، في سنده إلى كتاب (التجريد) لابن الفحام، وكتاب (العنوان) لابن خلف، وأدرجه ضمن القراء في (غاية النهاية: ١٧٦/١)، وقال: "روى القراءات بالإجازة عن أبي القاسم بن الفحام، وجعفر ابن صاحب (العنوان)".

وكانت روايته عن ابن الفحام وهو في السادسة من عمره، حيث إن مولده في صفر ٥١٠هـ، ووفاة ابن الفحام في ذي القعدة ٥١٦هـ، وتحقيق ذلك في كتاب (الحلقات المضيئات: ٥٩٩/١، ٦٥٩).

٣- أحمد بن يزيد بن عبدالرحمن بن بقي قاضي الجماعة القرطبي، المتوفى ٦٢٥هـ.

ذكره ابن الجزري في (النشر: ٦٨/١) في سنده إلى كتاب (الكافي) لابن شريح، وذكره الذهبي في كتابه (معرفة القراء الكبار: ٤٩١/١) في ترجمة شريح بن

مؤلف الكتاب، وقال: "وآخر من روى عنه في الدنيا بالإجازة القاضي أبو القاسم بن بقي، الذي توفي سنة خمس وعشرين وستمائة".

وذكر ابن الجزري نفس عبارة الذهبي في ترجمة شريح في (غاية النهاية: ٣٢٥/١).

وكانت رواية ابن بقي عن شريح وهو في الثانية من عمره؛ حيث إن مولده سنة ٥٣٧هـ، ووفاة شريح في جمادى الأولى ٥٣٩هـ، وتحقيق ذلك في كتاب (الحلقات المضيئات: ٦٢٨/١، ٦٥٥).

٤- علي بن أحمد بن عبدالواحد بن البخاري المقدسي، المتوفى ٥٩٠هـ

اعتمد الإمام ابن الجزري على هذا الشيخ في كثير من أسانيده روايةً، وكان من ذلك:

أ- قوله في (النشر: ١٦٩/١) في سنده إلى رواية أبي الحارث: "ومن طريق ابن الفرج، قرأتها على الشيخ الصالح أبي علي الحسن بن أحمد بن هلال بجامع دمشق، عن الإمام أبي الحسن علي بن أحمد المقدسي، أخبرنا الحافظ أبو الفرج عبدالرحمن بن علي البكري كتابةً".

وكانت رواية أبي الحسن ابن البخاري المقدسي عن الحافظ أبي الفرج ابن الجوزي البكري وهو في الثانية من عمره؛ حيث إن مولد ابن البخاري في نهاية سنة ٥٩٥هـ، ووفاة البكري في رمضان ٥٩٧هـ.

والملفت أن الإمام ابن الجزري ذكر هذا في سياق طرق العرض والتلاوة في النشر، علمًا بأن ابن الجزري لم يقرأ على شيخه الحسن بن هلال سوى كتابي (التيسير) للداني و(الغاية) للهمذاني، ولم يقرأ عليه قراءات، وشيخه الحسن نقل هذا إجازة عن ابن البخاري وهو في السابعة، حيث إن مولده ٦٨٣هـ، ووفاة ابن البخاري في ربيع الآخر ٦٩٠هـ.

وتحقيق ذلك في كتاب (الحلقات المضيئات: ٤٦٥/١، ٥١١، ٦٢٤).

ب- قال ابن الجزري في (غاية النهاية: ٥٦٨/١) في ترجمة علي بن محمد الهاشمي: "وسندنا إلى حفص من طريقه عالٍ جدًّا كما أخبرني شيخنا الحسن بن أحمد بن هلال بقراءتي عليه، عن الإمام أبي الحسن علي بن أحمد المقدسي، عن أبي المكارم اللبان، عن الحداد".

تقدم منذ قليل ما قرأه ابن الجزري على شيخه الحسن، كما أن الحسن مجاز من المقدسي وهو في السابعة.

أما رواية المقدسي عن أبي المكارم اللبان فقد كانت وهو في الثانية من عمره، حيث إن وفاة اللبان في ذي الحجة ٥٩٧هـ، وتقدم مولد المقدسي ٥٩٥هـ.

قال الذهبي في ترجمة اللبان في (سير أعلام النبلاء: ٣٦٢/٢١): "حدث عنه: العز محمد، وأبو موسى ولد الحافظ عبدالغني... وبالإجازة: أحمد بن سلامة، والفخر ابن البخاري، وطائفة".

وابن البخاري هو علي بن أحمد المقدسي، وتحقيق ذلك في كتاب (الحلقات المضيئات: ٥١١/١).

ج- ذكره ابن الجزري في (النشر: ٩٠/١) في سنده إلى كتاب (المصباح) للشهرزوري، وذكر من شيوخه محمد بن أبي محمد بن المقرون البغدادي في هذا الطريق.

وكانت رواية ابن البخاري المقدسي عن ابن المقرون وهو في الثانية من عمره، حيث إن وفاة ابن المقرون في ربيع الآخر ٥٩٧هـ، وتقدم مولد المقدسي ٥٩٥هـ.

وتحقيق ذلك في كتاب (الحلقات المضيئات: ٥١١/١، ٥٤٠).

د- ذكره ابن الجزري في (النشر: ٦٥/١، ٧٦، ٧٧) في سنده إلى كتب: (العنوان) لابن خلف، و(التجريد) و(مفردة يعقوب) لابن الفحام، وذكر من شيوخه في هذا الإسناد بركات بن إبراهيم الخشوعي، المتقدم ذكره، وأنه روى عن ابن الفحام، وكانت هذه الرواية بالإجازة وهو في السادسة من عمره، فمولد الخشوعي سنة ٥١٠هـ، ووفاة ابن الفحام ٥١٦هـ.

وأيضًا كانت رواية ابن البخاري المقدسي عن الخشوعي وهو في الثالثة من عمره، حيث إن وفاة الخشوعي في صفر ٥٩٨هـ، وتقدم مولد ابن البخاري ٥٩٥هـ.

وتحقيق ذلك في كتاب (الحلقات المضيئات: ٥١١، ٥٣٨، ٥٩٩، ٦٥٩).

فهذا بعض ما ذكرته في نقل ابن البخاري المقدسي للقراءات، ويوجد غير هذا من الأمثلة عن هذا الشيخ في كتاب (الحلقات).

وقد اعتمد ابن الجزري على هذا الشيخ في غالب علو أسانيده من طرق الرواية، حتى إنه قد أسند إليه في كتابه (التحبير) إلى اثنتي عشرة رواية من العشرين،

وأدرجه ضمن القراء في (غاية النهاية: ١/٥٢٠)، وقال: "وقرأت الحروف من غير ما كتاب على غير واحد من أصحابه عنه إجازةً".

٥- أحمد بن هبة الله بن أحمد بن عساكر الدمشقي، المتوفى ٦٥٥هـ.

أدرجه الإمام ابن الجزري ضمن القراء في (غاية النهاية: ١/١٤٦)، وقال: "حدث بحروف العشرة، واختيار أبي حاتم من كتاب (الغاية) لابن مهران، إجازة عن المؤيد بن محمد بن علي الطوسي، وزينب ابنة عبدالرحمن بن الحسن الشعرية، بسماعهما من زاهر بن طاهر الشحامي".

إلى أن قال: "وحدثني عنه بالقراءات السبع شيخنا أبو العباس أحمد بن الحسين الكفري إذنًا".

قلت: وكانت إجازته عن المؤيد وهو في الثالثة من عمره، حيث إن مولده في ربيع الآخر ٦١٤هـ، ووفاة المؤيد في شوال ٦١٧هـ.

وإجازته عن زينب وهو في السنة الأولى من عمره، حيث إن وفاتها في جمادى الآخرة ٦١٥هـ.

وقد أسند إليه ابن الجزري في كتابه (التحبير) في سياق سنده إلى رواية السوسي من طريق الرواية.

كما أسند إليه في كتابه (النشر: ١/٨٩) في سياق سنده إلى كتاب (الغاية) لابن مهران.

وتحقيق ذلك في كتاب (الحلقات المضيئات: ٤٠٢/١، ٥٦٣، ٥٨٩، ٦٠٥).

٦- محمد بن عبدالله الهندي الصفوي الدمشقي، المتوفى ٧٦٦هـ

من شيوخ ابن الجزري، وأدرجه ضمن القراء في (غاية النهاية: ١٠٩/٢)، وقال: "وقرأت عليه (غاية) ابن مهران عن أبي الفضل بن عساكر عن المؤيد الطوسي وزينب السعدية".

وذكره في (التحبير) في سنده إلى رواية السوسي، وفي (النشر: ٨٩/١) في سند (الغاية) لابن مهران.

وكانت رواية محمد الصفوي عن ابن عساكر وهو في الخامسة من عمره، حيث إن مولده في صفر ٦٩٤هـ، ووفاة ابن عساكر في جمادى الأولى ٦٩٩هـ.

وتحقيق ذلك في كتاب (الحلقات المضيئات: ٤٦٦/١، ٥٦٣).

٧- إبراهيم بن أحمد بن إبراهيم الجذامي الدمشقي الإسكندري، المتوفى ٧٨٠هـ

من شيوخ ابن الجزري، وأدرجه ضمن القراء في (غاية النهاية: ٥/١) وقال: "روى لنا القراءات إجازةً من كتاب (الكامل) عن عمر بن غدير القواس عن الكندي، وسماعًا من الشاطبية عن الخطيب أحمد بن إبراهيم بن سباع الفزاري، بسماعه من السخاوي".

وذكره في (التحبير) في سنده إلى روايتي دوري الكسائي، وابن جماز، كما ذكره في (النشر: ٩٢/١) في سنده إلى كتاب (الكامل) للهذلي.

وكانت رواية إبراهيم الإسكندري عن ابن غدير وهو في الرابعة من عمره، حيث إن مولد إبراهيم في ٦٩٤هـ، ووفاة ابن غدير في ذي القعدة ٦٩٨هـ، كما أن رواية ابن غدير عن الكندي كانت في الثامنة.

وتحقيق ذلك في كتاب (الحلقات المضيئات: ٤١٥/١، ٥١٤، ٥٦٤).

٨- أحمد بن عبدالعزيز بن يوسف بن المرحل الحراني القاهري، المتوفى ٧٨٨هـ

من شيوخ ابن الجزري، وأدرجه ضمن القراء في (غاية النهاية: ٦٩/١)، وقال: "وأجازه يحيى بن الصواف والغرافي، وغيرهما... وسمع الشاطبية والرائية من حسن سبط زيادة".

إلى أن قال: "وكتب إليّ بالإجازة من حلب مرات، وكان رجلا خيرًا محبًّا للحديث وأهله".

وكانت إجازة ابن المرحل من ابن الصواف وهو في السنة الأولى من عمره، حيث إن مولده سنة ٧٠٤هـ، ووفاة ابن الصواف في شعبان ٧٠٥هـ، كما أن سماعه من سبط زيادة كان وهو في الثامنة، حيث إن وفاة سبط زيادة في شوال ٧١٢هـ.

وتحقيق ذلك في كتاب (الحلقات المضيئات: ٤٢٢/١، ٤٣٩، ٤٩٣).

٩- محمد بن عبدالله بن أحمد الصامت المقدسي، المتوفى ٧٨٩هـ

من شيوخ ابن الجزري، وأدرجه ضمن القراء في (غاية النهاية: ١٧٤/٢)، وقال: "وسمع كثيرًا من كتب القراءات، منها: كتاب (المستنير) على الحجار، وكتاب (التجريد) على ابن خروف أخذته عنه قراءة".

كما ذكر في ترجمة محمد بن يعقوب الجرائدي، في (غاية النهاية: ٢/٢٨١)، أن محمد الصامت حدث عنه بـ(الشاطبية)، كما ذكره في (النشر: ١/٧٦) في سنده إلى كتاب (التجريد) لابن الفحام، وذكر أن سماعه من ابن خروف كان سنة ٧١٨هـ، كما ذكر أنه مجاز في هذا الكتاب مشافهة من القاضي سليمان بن حمزة المقدسي.

وعلى هذا يكون سماع محمد الصامت من ابن خروف وهو في السادسة من عمره، حيث إن مولده في رمضان ٧١٢هـ، والسماع كان ٧١٨هـ، وتكون روايته عن الجرائدي وهو في الثامنة، حيث إن وفاة الجرائدي في ذي الحجة ٧٢٠هـ، وتكون إجازته من القاضي سليمان وهو في الثالثة، حيث إن وفاة سليمان في ذي القعدة ٧١٥هـ.

وكل ذلك محقق في كتاب (الحلقات المضيئات: ١/٤١٠، ٤٤٧، ٤٤٨، ٥١٩).

فهذا قليل من كثير ممن نقلوا القراءات بالإجازة وهم دون سن التحمل بالأداء، وليسوا من رجال القراءات وجاؤوا في أسانيدها.

بل ورد نحو هذا بين كبار القراء، فقد قال ابن الجزري في ترجمة محمد بن علي بن محمد الخياط البغدادي: "وروى عنه القراءات بالإجازة أبو الكرم الشهرزوري وهو آخر من روى عنه" (غاية النهاية: ٢/٢٠٩).

وكانت هذه الإجازة وهو في السادسة من عمره، حيث إن مولد الشهرزوري في ربيع الثاني ٤٦٢هـ، ووفاة الخياط في جمادى الآخرة ٤٦٨هـ.

وهما في كتاب (الحلقات المضيئات: ١/٦٠٣، ٢/٢٩).

وقال ابن الجزري في ترجمة علي بن شجاع بن سالم صهر الشاطبي: "وروى كتاب (المستنير) بالإجازة العامة عن السلفي عن المؤلف" (غاية النهاية: ١/٥٤٥).

وذكره في (النشر: ١/٨٢) في سياق سنده إلى كتاب (المستنير) وقال: "قال الصائغ: وقرأت بمضمنه أيضًا على الشيخ الإمام أبي الحسن علي بن شجاع الضرير، على الإمام الحافظ أبي طاهر أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد السلفي الأصبهاني، إجازة عامة، قال: أخبرنا المؤلف سماعاً إلا شيئًا من آخره تشمله الإجازة".

وقد كان مولد علي بن شجاع في شعبان ٥٧٢هـ، ووفاة السلفي في ربيع الأول ٥٧٦هـ، وعلى هذا تكون هذه الإجازة وهو في الرابعة من عمره.

وذلك محقق في كتاب (الحلقات المضيئات: ١/٤٧٥، ٥٩٣).

فماذا بعد هذا وفوق هذا يرد به على هذا الطاعن المفتري، حيث قال: "إلا أن المتصفح لكثير من حلقات كتابه –لا سيما المتأخرة– لا يجد فيها قراء أصحاب صنعة خالصة في علم القراءات؛ بل يتفاجأ بوجود غيرهم معهم من المعتنين بعلم الرواية الحديثية، والإجازة العامة".

إلى أن قال: "وهذا مسلك فاسد لم يسلكه أحد من أهل الفن، فهو متفرد بهذا الصنيع".

فإن كان هذا قوله فيمن وجدهم في طرق الأسانيد وهم في سن التمييز والإدراك، فما قوله في هذا الصنيع؟!.

وسبحان الله! هذه التحقيقات واضحة في كتاب (الحلقات)، ولعلها من تفردات هذا الكتاب؛ حيث إني أشرت إلى من كان نقلُهُ في سن مبكرة في نهاية

ترجمته، وذلك عندما تأكدت لي تواريخهم، وهذا لم يسبق، فأين بصر وعقل ذلك الطاعن من هذه التحقيقات؟!.

فلا هو على دراية بما في كتب العلماء الثلاثة الذين ذكرهم، ولا هو نظر إلى هذه التحقيقات في الكتاب الذي ينتقده، ولو نظر لاستوعب إن كان ممن يستوعب.

وبقيت نقطة في هذه المسألة:

كان من طعن ذلك المفتري فيما تقدم من كلامه، اعتراضه على اسم الكتاب (الحلقات المضيئات من سلسلة أسانيد القراءات)، حيث قال: "وهو عنوان واضح لا لبس في معناه عند أهل الصناعة: من أنه في رجال أسانيد القراءات، لا في غيرهم من أصحاب الإجازة العامة..." (ص: ٢٣).

وأقول: إذا كان الأمر كذلك فيدخل في طعنه أيضًا كتاب (غاية النهاية في طبقات القراء) للإمام ابن الجزري، فعنوانه "واضح لا لبس فيه عند أهل الصناعة" وغيرهم في أنه في طبقات القراء لا في غيرهم، ومع هذا فقد ورد فيه المئات ممن كان نقلهم للقراءات من قبيل الرواية وهم من غير القراء، وفوق هذا فإن الكتاب يشتمل على عشرات التراجم لمن كانت روايتهم دون سن التمييز والإدراك، ولم ترد الإشارة إلى ذلك عند واحد منهم.

أما كتاب (الحلقات المضيئات من سلسلة أسانيد القراءات) فعنوانه أيضًا لا لبس فيه، ولكن عند أهل الفهم والإدراك من أهل هذه الصناعة وغيرها، فهو في سلسلة أسانيد القراءات، ومعلوم أن أسانيد القراءات بين المتقدمين والمتأخرين تشتمل على الرواية والأداء.

وبعد هذا: فأي العنوانين أحق بالمطابقة للواقعية؟.

ولا أريد بذلك إلا الرد على ذلكم الطعن التافه، ولا أقصد به نقد العلماء، فأصحاب تلك المؤلفات هم الرجال ونحن العالة، وحسبي الله ونعم الوكيل.

المبحث الثالث

صاحب (التناقض) يجهل منهج العلماء في الأسانيد القرآنية

ذكرت فيما سبق أن غالب كتابه يدور حول مسألة وجود غير القراء في كتاب (الحلقات)، وقد أشبعت هذه المسألة ردًّا فيما سبق، ولذا سيكون الرد مختصرًا على النموذجين اللذَيْن اختارهما.

قال هذا الطاعن المفتري: "بعد إلحاح من بعض مشايخي، وإخوة أفاضل من أهل العلم والإقراء، رغبة منهم في رد ما جعجع به صاحب (الحلقات) أخيرًا في رد أسانيد أئمتنا؛ لأن كثيرًا من طلبة العلم يعتقدون أن صاحب تلك الكتب أمين في نقله، دقيق في تحريره، ولا يعرفون صنيعه الملفق والمزور في كتابه: (الحلقات). فاخترت نموذجين من عبثه، أوردهما بالتفصيل والتوثيق؛ ليعرف صاحب (الحلقات) وتستبين طريقته الفاسدة المتناقضة في تناول أسانيد القرآن الكريم" (ص: ٢١).

وأقول: هذا هو حالهم في جميع كتبهم. التعالي، والغطرسة، وتزكية النفس. وقد سبق نحو هذا عند صاحب (الآفات الأخلاقية). وعلى هذا فالدافع إلى طعنه في كتاب (الحلقات) تلبية الاستغاثة به في الدفاع عن أسانيد أئمتهم، فيا خيبة الناصر والمستنصر.

النموذج الأول:

ذكر ذلك الطاعن المفتري في هذا النموذج ستة ممن هم في كتاب (الحلقات) وليسوا من رجال القراءات، فقال: "وسأتعرض هنا لعدد من أولئك العلماء؛ موضحًا تدليس صاحب القراءات، وتلفيقه في نسبة القراءات إليهم.

والنموذج سيكون في حلقات كلٍّ من: أبي بكر الحبشي، وأحمد الشريف السنوسي، وعبدالباقي اللكنوي، ومحمد إبراهيم الختني، ومحمد عبدالحي الكتاني، وصالح الأركاني" (ص: ٣١).

أقول: تقدم من كلامي أن كتاب (الحلقات) قائم على الأسانيد الموجودة في الإجازات، والمسلسلات، والفهارس، والمعاجم، والأثبات، والمؤلفات من كتب التراجم وغيرها، فكل ما هو في الكتاب مستخرج من ذلك، فلم أُلفق سندًا من رأسي.

وتقدم أن الأسانيد فيها ما كان من قبيل العرض والتلاوة، وفيها ما كان من قبيل الرواية بالإجازة وغيرها، وهؤلاء المذكورون كانوا من هذا القبيل، وتقدم إشباع هذه المسألة كلامًا.

وهؤلاء الستة لا يخرجون عن القرن الماضي والحالي، فأبعدهم وفاةً أحمد السنوسي المتوفى ١٣٥١هـ، وأقربهم وفاة صالح الأركاني المتوفى ١٤١٨هـ.

كما أنهم لم يخرجوا عن الحلقات: ٣٠-٣٣، من حلقات الكتاب.

فيا للعجب من ذلك الطاعن: ترك تسعًا وعشرين حلقة تدور حول أكثر من ثلاثة عشر قرنًا ولم يلتفت إليها، وبنى طعنه على ثلاث أو أربع حلقات تدور حول أقل من قرن واحد.

فبحثه كله في النموذجين لا يخرج عن مائتي صفحة من ألف وثلاثمائة وعشرين صفحة، أي حوالي ١٥% من إجمالي الكتاب.

فلو أنه اطلع على ما في الكتاب، أو كان على دراية بمنهج العلماء في هذه المسألة؛ لأغلق فاه وما تفوه بلفظة واحدة من هذه البذاءات التي بنى عليها منهجه الفاسد.

فهؤلاء الستة الذين ذكرهم، حالهم في الأسانيد كحال من تقدم ذكرهم في الأمثلة السابقة، بل وحالهم أفضل قياسًا على من تقدم ذكرهم في الأمثلة التسعة الذين كانوا تحت سن الإدراك.

وسأتعرض لواحد منهم فقط لأهميته بالنسبة لهم، وهو الشيخ صالح أحمد بن محمد بن إدريس الأركاني، المتوفى ١٤١٨هـ.

قال ذلك الطاعن: "ومن عبث صاحب (الحلقات) أنه أفسد كتابه بذكر هذا الرجل؛ كشيخ، وتلميذ، ومصدر من مصادره، في عدد من حلقات كتابه، وتراجم رجالاتها.

وصالح الأركاني قد انتقده أهل الاختصاص، وكشفوا كذبه، كما في كتاب: (إمداد الفتاح بأسانيد ومرويات الشيخ عبدالفتاح) للشيخ المسند المؤرخ: محمد بن عبدالله الرشيد، و(هدى الساري إلى أسانيد الشيخ إسماعيل الأنصاري) للشيخ: عبدالعزيز بن فيصل الراجحي" (ص: ٤٣).

إلى أن قال: "جميع من ذكرهم صاحب (الحلقات) من شيوخ صالح الأركاني المعروف بالكذب، لا يصح تلقيه عنهم القرآن أو القراءات، ومن ثم لا يصح منه إجازة تلاميذه الذين ذكرهم صاحب (الحلقات) لا بالقرآن ولا بالقراءات؛ لأن فاقد الشيء لا يعطيه، وما هذا إلا تلفيق من صاحب (الحلقات)" (ص: ٥٠).

وإليكم ما أعرفه عن الأركاني إبراء للذمة:

في فترة جمعي للإجازات التي تصدر عن الشيوخ لتحقيق أسانيدها، وجدت من ذلك بعض الإجازات الصادرة عن الشيخ الأركاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وكان منها إجازة للشيخ عبيد الله الأفغاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فكان من الضروري مقابلته للحصول على ترجمته كباقي الشيوخ الأحياء.

ونظرًا لعدم تيسر سبل الاتصال به سافرت إليه مباشرة من بيشة إلى رابغ، وتيسر اللقاء واجتمعت به من بعد العصر إلى حوالي العاشرة مساءً، وكان هذا في يوم الجمعة ١٤١٧/١٢/٤هـ، وكان في ذلك الوقت يعاني المرض، ومع هذا تحمَّلني كل هذا الوقت تقديرًا لسفري البعيد رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وابتدأ بإسماعي حديث الرحمة المسلسل بالأولية، ثم استأذنته في تسجيل سيرته صوتيًّا فأذن، وكان هذا على شريط مسجل، ولا يزال عندي إلى الآن، ذكر فيه سيرته من طفولته.

ثم استأذنته في قراءة الفاتحة عليه، على ما اعتدته مع من تشرفت بمقابلتهم، فعندما أدخلت غير رواية حفص استوقفني وقال ما ملخصه:

"ليس معي إلا رواية حفص، فلم أقرأ قراءات على أحد، وأيضًا جميع شيوخي الذين في إجازاتي القرآنية لم أقرأ على واحد منهم قرآنًا سوى الشيخ حسنين محمد مخلوف، مفتي الديار المصرية سابقًا، أقام في مكة المكرمة فترة فكنت أقوم على خدمته وأقرأ عليه في الفقه المالكي، وقرأت عليه أربعة عشر جزءًا من القرآن برواية حفص فقط. أما نقلي عن باقي شيوخي فمن قبيل الرواية بالإجازة، مكاتبة أو مشافهة أو مراسلة".

فهذا ملخص ما تضمنه كلام الشيخ الأركاني في هذه المسألة.

ثم دارت مناقشة بيني وبينه على استحياء في مسألة أنه من غير أهل التخصص ومع هذا فهو يُجيز فيه. فكان رده بما هو معلوم بين أهل الرواية في هذا الأمر، وسرد الكثير من الأمثلة على ذلك بين المتقدمين والمتأخرين، وكانت دائرة معارفه واسعة أثناء طرحه لهذه المسألة.

وانتهى لقائي مع الشيخ في ذلك اليوم مع حصولي على تسجيل لسيرته، وإجازات لجميع طرق أسانيده التي ذكرها في القرآن، وإجازة بحديث الرحمة، وإجازة عامة لي وأولادي، وإجازات لبعض أولادي، وأكثر من عشرة من مؤلفاته.

وكان من نوادر هذه الرحلة أني بت تلك الليلة في مدينة رابغ داخل سيارتي بأحد الشوارع لعدم وجود فنادق في رابغ في ذلك الحين، وعدت صباحًا إلى مكة المكرمة.

وكنت في ذلك اليوم في ضيافة الدكتور عبدالله بركات، فرج الله همه، وكان مدرسًا بجامعة أم القرى آنذاك، فتفحصنا معًا ما حصلت عليه من الشيخ فوجدنا أمورًا تحتاج إلى ضرورة الاستفسار من الشيخ، فعدت إليه في اليوم التالي وسألته عن تلك الأشياء.

وكان هذا آخر ما كان بيني وبين الشيخ الأركاني، وقد كانت وفاته بعد حوالي عشرة أشهر من هذا اللقاء، فقد توفي في ١٥ رمضان ١٤١٨هـ، عفا الله عنه وتغمده بواسع رحمته.

فهذا حد معرفتي بالشيخ الأركاني، وهنا أقول:

إذا كان هذا الطاعن هو وشيخه الذي مدحه بقوله: "المسند المؤرخ النسابة. محمد بن عبدالله الرشيد"، قد وصفا الأركاني بالكذب، وكررا ذلك وبالغا فيه، فهما يتحملان مسئولية ذلك أمام الله تعالى، بما لديهما من أدلة على ذلك، أما أنا فلم أجد منه كذبًا، على ما تقدم طرحه، فقد ذكر لنفسه في رواية القرآن الكريم، أربعة عشر شيخًا فلم يدَّعِ القراءة على واحد منهم سوى الشيخ حسنين مخلوف، وحدد ما أخذه عنه، ولا نعيد الكلام في مدى صحة هذا بين العلماء فيما تقدم ذكره.

ويبقى الكلام في اتصاله بمن ذكرهم من شيوخه، فمن حقق وأثبت خلاف ذلك فليتحمل مسئولية تحقيقه أمام الله تعالى.

كلمة أخيرة:

إذا كانت أسانيد الشيخ الأركاني في القرآن الكريم قد انتشرت من خلال الإجازات التي حصل عليها الكثير من طلابه، فهل وجوده في كتاب (الحلقات) مع بيان حاله في ذلك أفضل أم استبعاده؟.

مع أن وجوده في الكتاب لا ضير فيه على ما تقدم ذكره في مؤلفات الداني والذهبي والجزري.

بل إن حاله أفضل ممن كانت روايتهم دون سن التمييز والإدراك، ويكفيه من شيوخه الشيخ حسنين مخلوف الذي قرأ عليه أربعة عشر جزءًا، ومخلوف من تلاميذ شيخ قراء مصر في ذلك الحين الشيخ محمد بن علي الحداد.

وسبقت الإشارة إلى أن بعض طرق أسانيد الأركاني تساوي بين تلاميذه وتلاميذ الشيخ محمد البقري الكبير، المتوفى سنة ١١١١هـ.

لذا كان من الضروري وجوده في الكتاب حتى يتسنى إخضاع هذه الطرق للتحقيق وبيان ما هي عليه من أنواع التحمل، وإلا فمن أين يتأتى معرفتها عند غير المتخصص؟.

وقد كان تحقيقي في ذلك على النحو التالي:

١- قلت في ترجمته: "وأخبرني أنه أخذ القرآن إجازةً، بعضها بالمقابلة، وبعضها بالمراسلة، عن جميع شيوخه المذكورين، ولم يقرأ على واحد منهم شيئًا من القرآن سوى الشيخ حسنين مخلوف، فقد عرض عليه حوالي أربعة عشر جزءًا برواية حفص فقط، والشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ كان يُجيز على هذه الأسانيد في القرآن الكريم، بل في جميع القراءات، وقد بيّنا في المقدمة ما يكون عليه العمل في تحمل القرآن الكريم وقراءاته، والله أعلم" (الحلقات: ١/٩٤).

فهل يُطلب مني توضيح أكثر من هذا في أمر الأركاني؟.

٢- كنت أشير إلى ذلك في سلسلة أسانيده عند غير القراء، فعلى سبيل المثال في ترجمة شيخه حسين بن عبدالكريم الحمزاوي، قلت: "ذكره الشيخ صالح أحمد الأركاني من شيوخه في أسانيد القرآن الكريم، ولم يرد في ترجمته ما يفيد أنه من رجال القراءات، رحم الله الجميع" (الحلقات: ١/١٦٨).

وكذلك الحال فيمن كان كذلك من شيوخه، وأيضًا في باقي سلسلة سنده.

٣- وضعت صورتين من بعض أسانيده في إجازاته في نهاية الكتاب، وأشرت إلى ذلك بقولي: "هذا السند من الأسانيد التي بها خلط بين أسانيد القرآن وغيره من العلوم، من بداية السند إلى الإمام ابن الجزري، وقد أشرنا إلى هذا في المقدمة أثناء

الحديث عن الأسباب الداعية لاختيار هذا الموضوع، وفي ترجمة هذه السلسلة" (الحلقات: ٢/٤٥٧، ٤٥٨).

كما أنني وضعت عددًا من صور إجازاته في كتاب (آفة علو الأسانيد: ٣٠١-٣٠٦) للشيخ عبيد الله الأفغاني المقرئ بالمسجد النبوي الشريف رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ولي أنا أيضًا، مع الإشارة إلى حال أسانيد هذه الإجازات.

فما الذي يقال فوق هذا في أمر الأركاني؟.

والله إني لأتخيل لو أن فعلي هذا مع الأركاني صدر من أحد المتقدمين لاتُّهم بالجنون.

ثم بعد ذلك كله يأتي ذلك الطاعن ويقول: "ومن عبث صاحب (الحلقات) أنه أفسد كتابه بذكر هذا الرجل".

ولو كلف نفسه ونظر إلى تلك التحقيقات وعقلها، سواء في أسانيد الأركاني أو غيره من المتقدمين والمتأخرين، لعلم أن هذا يعد من قبيل الغربلة للأسانيد القرآنية في فصل روايتها عن درايتها، والله المستعان.

النموذج الثاني:

كان النموذج الثاني من النموذجين اللذين جعلهما ذلك الطاعن المفتري من مفاسد كتاب (الحلقات)، وظل يدندن حولهما، هو: الشيخ عبدالرحمن بن حسن حفيد الشيخ محمد بن عبدالوهاب.

قال ذلك الطاعن في بداية كلامه: "عَدَّ صاحب (الحلقات) العلامة: عبدالرحمن بن حسن آل الشيخ مقرئًا، وجعله في سلسلة من حلقات كتابه (الحلقة

٢٩). وجعل له إسنادًا متسلسلا في القراءات، خاصًّا في أسرة آل الشيخ! فأعرض كلامه في ذلك مناقشًا له" (ص: ٥١).

وظل يرغي ويزبد حول أمر هذا الشيخ من صفحة ٥١ إلى صفحة ٦٩.

ولا أُطيل الكلام في أمر الشيخ عبدالرحمن لأنه موجود في الجزء الثاني من كتاب (رد الحجج الباطلة والمضللة)، في سياق الرد على صاحب (الحجج الجياد) عند قوله في هذا الشأن: "إن هذا مجرد دعوى، وإلا فإن عبدالرحمن نفسه لم يدعِّ أن العبيدي أجازه في القراءات، بل ولا في القرآن، بل ولا في غيرهما، وغاية ما ذكره أنه قرأ عليه أول القرآن فقط" (الحجج الجياد: ٣٠). وسيخرج بمشيئة الله ردي الوافي على هذا الكلام في الجزء الخاص بالمرزوقي.

أما وجود الشيخ عبدالرحمن في كتاب (الحلقات) فهو مستند إلى مصدرين:

المصدر الأول:

ذكره الشيخ أبو بكر بن محمد بن خوقير المكي، في ثبته (مسند الأثبات الشهيرة) [مخطوطة بمكتبة جامعة الرياض، برقم ٥٩٢/٨، الورقة الرابعة].

فقد ذكر خوقير أسانيده في القرآن الكريم وقراءاته عن القاضي أحمد بن إبراهيم بن عيسى، قاضي مدينة المجمعة، عن الشيخ عبدالرحمن عن الشيخ العبيدي، ثم قال أثناء تفصيله لشيوخ الشيخ عبدالرحمن: "وأما الشيخ إبراهيم العبيدي فهو شيخ القراء بمصر، وقد قرأ عليه أول القرآن، كما قرأ أيضًا على الشيخ أحمد سلمونة، وقد أورد بعض أصحاب الأثبات سند قراءة القرآن أي برواياته وطرقه ووجوهه سماعًا

وعرضًا وإجازةً ومناولةً بنوعيها على مذهب من يسوي بينه وبين الحديث، كما جرى العمل عليه بين السلف والخلف".

وهنا يأتي ردي على التساؤلات التي طرحها ذلك الطاعن، حيث قال: "فعلى ماذا يستند صاحب (الحلقات) في دعواه بأن الشيخ عبدالرحمن بن حسن أخذ عن العبيدي القرآن أو القراءات؟!. وهل تكفي هذه الطريقة السريعة في تحمل القرآن الكريم والقراءات؛ ليحشر الشيخ في سلاسل القراء الكبار، التي فيها الداني والشاطبي وابن الجزري، وغيرهم من المتخصصين؟!" (ص: ٥٤).

فقد طرح في هذا السياق سؤالين:

السؤال الأول: في قوله: "فعلى ماذا يستند صاحب (الحلقات) في دعواه..".

وأقول: إذا كان لا يكفيه قول عبدالرحمن نفسه بأنه قرأ أول القرآن على العبيدي ليثبت اتصال سنده في القرآن، فهذا الشيخ خوقير يؤكد هذا في ثبته، ويصل سنده إليه في القرآن ورواياته، ويشير إلى صحة ذلك بقوله: "كما جرى العمل عليه بين السلف والخلف".

فهل يُحتاج فوق هذا إلى مستند؟ وعلى هذا فأنا لم أدَّعِ رواية الشيخ عبدالرحمن عن العبيدي، ولم أحشره في سلاسل القراء من تلقاء نفسي كما قال، فما أيسر الافتراء عندهم.

وحاشا أن يكون خوقير ملفقًا لهذا الإسناد، فهو رجل له تاريخ مشرف بمكة المكرمة، فقد تعرض للأذى من قبل الحاكم العثماني بسبب محاربته للبدع والخرافات

التي كان يناصرها بعض شيوخ مكة، وسجن خمس سنوات بسبب ذلك، ولم يخرج من السجن إلا عندما دخل الملك عبدالعزيز مكة المكرمة سنة ١٣٤٣هـ، وهذه التفاصيل ستأتي في الجزء الثاني من كتاب (رد الحجج الباطلة) كما ذكرت.

فهل مثل هذا الرجل يسند إلى الشيخ عبدالرحمن ويحشره في سلاسل القراء كذبًا وتلفيقًا؟!.

السؤال الثاني: في قوله: "وهل تكفي هذه الطريقة السريعة في تحمل القرآن الكريم والقراءات...؟".

هذا السؤال مع ما سبق من قوله في كتب الأئمة الثلاثة: الداني، والذهبي، وابن الجزري؛ يؤكدان تمام جهل هذا الطاعن بحال الأسانيد القرآنية بين العلماء، فما هو إلا تسرع دافعه التعصب الأعمى القائم على جهل وعدم معرفة.

فإذا كانت قراءة عبدالرحمن لأول القرآن لا تكفي في تحمله للقرآن والقراءات، فهل كانت عند من ذكرهم الإمام ابن الجزري في أسانيده تكفي؟!.

فهل إجازة ابن أميلة من ابن البخاري من غير قراءة شيء من القرآن أصلا، وهما من غير القراء، كانت تكفي لابن الجزري في أن يسند إلى شيخه ابن أميلة في عشر روايات في تحبيره، وإلى كتابي (السبعة) و(المصباح) في نشره؟!.

وإجازته أيضًا من الفاروثي مع قراءة الفاتحة فقط، تكفي لابن الجزري في أن يسند إليه رواية إسحاق في تحبيره، وكتب: (الإرشاد) و(الكفاية) لأبي العز، و(الغاية) لابن مهران، في نشره؟!.

بل كان ما هو أكبر من ذلك.

فهل رواية ابن البخاري وهو في الثانية من عمره عن أبي الفرج ابن الجوزي، كانت تكفي لابن الجزري بأن يجعله في نشره في طرق سنده إلى رواية أبي الحارث؟!.

وروايته أيضًا وهو في الثانية من عمره عن أبي المكارم اللبان، كانت تكفي لابن الجزري بأن يجعله في غايته في سنده إلى رواية حفص؟!.

وروايته أيضًا وهو في الثانية من عمره عن ابن المقرون، كانت تكفي لابن الجزري بأن يجعله في نشره في أسانيده إلى كتاب (المصباح) لأبي الكرم الشهرزوري؟!.

وروايته وهو في الثالثة من عمره عن أبي طاهر الخشوعي، كانت تكفي لابن الجزري بأن يجعله في نشره في أسانيده إلى كتاب: (العنوان) لابن خلف، وكتاب (التجريد) و(مفردة يعقوب) لابن الفحام؟!.

وهل إجازة ابن عساكر وهو في الثالثة من عمره عن المؤيد الطوسي، كانت تكفي لابن الجزري بأن يجعله في تحبيره في طرق سنده إلى رواية السوسي، وفي نشره في سنده إلى كتاب (الغاية) لابن مهران؟!.

وهل رواية إبراهيم الإسكندري وهو في الرابعة من عمره عن ابن غدير، كانت تكفي لابن الجزري في أن يسند إليه في تحبيره إلى روايتي: دوري الكسائي وابن جماز، وفي نشره إلى كتاب (الكامل) للهذلي؟!.

فإذا كان هذا يكفي عند الإمام ابن الجزري في طرق الرواية، وهو مأخوذ ومعمول به بين السلف والخلف، فمن باب أولى كفايته لعبدالرحمن آل الشيخ، حيث قرأ أول القرآن على شيخه وهو في سن الإدراك، بل وهو شيخٌ.

ولعل هذا يكفي في الرد على التساؤل المتقدم من ذلك الطاعن، وحسبي الله ونعم الوكيل.

المصدر الثاني:

كان المصدر الثاني من المصدرين اللذين اعتمدت عليهما في وجود الشيخ عبدالرحمن في كتاب (الحلقات) وتسلسل أسانيده، هو فضيلة الشيخ عبدالعزيز بن عبدالمحسن بن عبدالله آل الشيخ، مدير التعليم ورئيس هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بمحافظة بيشة سابقًا، وأقصد بـ(سابقًا) قبل عام وصولي بيشة ١٤١٠هـ بسنوات عديدة، لأنه كان في ذلك الوقت متقدمًا في السن جدًّا.

وكان في ذلك الحين مقيمًا بمدينة الرياض ويأتي إلى بيشة أحيانًا، ففي أثناء عملي في الكتاب تقابلت مع فضيلته أكثر من مرة أثناء زياراته إلى بيشة، وتناقشت معه في أمر الشيخ عبدالرحمن وفي ما يمكن أن يؤدي إليه من الأسانيد، سواء من آل الشيخ أو غيرهم، وأمدني بهذه السلسلة التي تبدأ بالشيخين: عبدالعزيز بن عبدالله بن حسن آل الشيخ، وأخيه حسن، وتنتهي إلى الشيخ عبدالرحمن آل الشيخ.

وقد أشرت إلى هذا في ترجمتهما في كتاب (الحلقات: ٩٨/١، ٩٩)، حيث قلت: "أفادني عن جوانب من ترجمته فضيلة الشيخ عبدالعزيز بن عبدالمحسن بن عبدالله آل الشيخ، مدير التعليم ورئيس هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بمحافظة بيشة بالمملكة العربية السعودية سابقًا".

وقد كانت إفادته شاملة لهذه السلسلة إلى الشيخ عبدالرحمن، وتمنيت في ذلك الوقت لو أني سجلت لقاءاتي معه لأنها كانت مثرية ومثمرة، فقد كان عالمًا

ودائرة معارفه واسعة، إلى جانب أنه كان خطيبًا مفوهًا بليغًا مستحضرًا، لا يستعين بورقة لخطبه، وقد حضرت كثيرًا من خطبه.

فهذا هو المصدر الثاني الذي اعتمدت عليه في سلسلة السند إلى الشيخ عبدالرحمن آل الشيخ.

وهذا الشيخ كان على معرفة تامة بآل الشيخ، علمائهم وتجارهم، فقد كان يتحدث وكأنه مؤرخ، حتى إنه ذكر من كان متمسكًا بالزي الأزهري من علمائهم.

وهنا ينتهي النموذج الثاني الذي جعله ذلك الطاعن يدور حول وجود الشيخ عبدالرحمن بن حسن آل الشيخ في الأسانيد القرآنية في كتاب (الحلقات)، وجعلني مدعيًا وملفقًا لذلك، وظل يرغي ويُزبد في عشرين صفحة من ص ٥١ إلى ٦٩.

وبهذا أصل إلى نهاية الكلام عن النموذجين اللذين اختارهما ذلك الطاعن من بين ألف وستمائة وسبع وثلاثين ترجمة ليثبت بهما فساد كتاب (الحلقات المضيئات)، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

وأقول: إن كتاب (الحلقات المضيئات) صادر منذ أربعة عشر عامًا، ولم أدَّعِ يومًا كماله ولا خلوه من القصور، بل أقررت بهذا في مقدمته، حيث قلت: "فنقدم هذه الدراسة التي وفقنا الله تعالى فيها إلى جمع عدد كبير من أسانيد قراءات القرآن في غالب العالم الإسلامي، ونعتبرها بداية الطريق إلى جمع علم شرعي أُهمل عند غالب المتأخرين، راجين بهذا العمل وجه الله تعالى وخدمة كتابه العزيز" (١/٣٩).

وقلت في موضع آخر: "وكما قدمنا، فإن هذا العمل بداية في الطريق إلى جمع أسانيد القراءات في العالم الإسلامي، فنأمل المساعدة من كل من لديه معرفة بشيوخٍ

لم نقف عليهم، أو طرق جديدة لم نذكرها في كتابنا؛ أن يوافونا بها، سائلين المولى عز وجل أن يجعلنا من أهل القرآن" (١/٦٩).

وكلامي كان بصيغة الجمع على اعتبار من اشترك في هذا الكتاب من العلماء وطلبة العلم ممن لا أحصيهم عددًا.

وما سئلت عن هذا الكتاب في أي مناسبة إلا قلت: إن هذا الكتاب عدد صفحاته ١٣٢٠ في مجلدين، ولو يسر الله إعادة طبعه لبلغ من ستة إلى ثمانية مجلدات، على ما وقفت عليه خلال هذه السنوات، فقد توصلت إلى معلومات عن العشرات، بل المئات ممن لم يسبق لي معرفتهم، خاصة بعد دخولي دار المحفوظات العمومية بمصر، ودور الكتب أثناء أبحاثي الأخيرة.

إنه لمما أحمد الله تعالى عليه أن نال كتاب (الحلقات المضيئات) منذ صدوره القبول والاستحسان بين المتخصصين والدارسين؛ لأنه سد نقصًا كبيرًا في مكتبة تحقيق الأسانيد القرآنية، فلله الحمد والمنة.

وصلاة وسلامًا على سيد الأولين والآخرين، والحمد لله رب العالمين.